

والفرق الثلاثة وتسمى الثانية والثالثة كل في آخر صلاتها والواحدة يسجد
مع الامام واما الاولى فلا يسجد لمفارتها قبل التحلل وانما طلب السجود
من الامام لانه انظر في غير محل الانتظار المطلوب لان الانتظار
المطلوب يكون في قيام الثالثة من الرباعية او قيام الثالثة من الثلاثية
او في التشهد الاول الرباعية والثلاثية وكذا الانتظار في قيام الثانية
في الثنائية بخلاف الانتظار في قيام الثانية من الرباعية او في قيام
الثانية من الثلاثية او في قيام الرابعة من الرباعية فلذلك طلب
من الامام السجود وكذا كل من كان معه وقت التحلل او جاء وقت
به بعد التحلل بخلاف من فارق قبل التحلل فلا يسجد عليه ولحموه
اي ويكفونون كالمسبوق فان لحقوه في القيام او في الركوع او ركعوا
الركعة وان ادركوه في الاعتدال بطلت صلاتهم ان لم ينووا الكفارة
قبل سرور في الاعتدال بحيث لم يامنوا الخ بيان كسنة اخوف
على ما ورد من النبي الخ اي في النوع الرابع ولو صلوا صلاة
سنة اخوف اي هذا جار في الانواع الاربعه لكن قوله قضا يحتاج
لتبيد بان يقال قضي من استلمت صلاة على مبطل احتمال في اخوف
ولم يحتمل في الامن كطول الاعتدال في صلاة عسكان والافراد
بركعة في صلاة ذات الساعات مثلا وان جازت في غير اخوف اي من
غير تدب وفي اخوف مندوبة بمعنى ان الامام يسب له في اخوف
ان يفرقهم فرقتين ويصلي بكل مرة ولا يسب له ذلك في الامن والا
فصلاة الامام معادة سنة في اخوف والامن وقوله لا يسب
المفترض بالمتفعل اي الفعل المحض وهنا صلاة الامام ليست
كذلك لانها صورت فرض بل قال بعضهم انها فرض ولو حدث نقص
حاصله ان النقص من الفرقة الاولى نصه مطلقا في اولها وانيها
واما

واما نقص الفرقة الاولى في الخطبة فيصير قطعها واما نقص الفرقة الثانية
في الخطبة فيصير عند مر ولا يصير عند غيره وهو المعتمد اذ الامن للمقول
بصير النقص في الخطبة دون الصلاة فتقول اللهم في الركعة الاولى
اي للامام وكذا ثمانية الاولى وقوله او في الثانية اي للامام وكذا ثمانية
الفرقة الثانية فنصل في اللباس الخ ليس احرم اما اتخاذه
فان كان يقصد استعمال حريرا واعانة او اجازة لمن يحل له جاز
ليس احرم اي سوا كان بجامل ام لا بخلاف غير اللباس فيفصل فيه
فان كان بجامل لم يصير الاضروا لم يحيط الحائل ولا وقت في الحرمة بين
المسبوح وغير وهو ما جعل الخ هذا معنى الابرسم الا ان فهو الذي
يقابل القنوا ما احرم في فهمها فلو بقي المتز على ظاهره لكان اولي
بشمس التسمين بنفسه اي من غير جامل فيه وفيما بعده ولا يشرط
تخييطه عليه وعلل الامام الخ هذا لا يصح عملة لان العلة تقارن
المعلول وجود او عدمه فيمتضي انه لو اتف عن الرجال الشهامة
كبعض الرجال لا يجر او وجدت في بعض العصابات نحو وليس
كذلك فيها الا ان يقال هي حكمة للعلة والحكمة لا يصح تخلفها التعميم
بالذهب وكذا سائر انواع الحلي طرز الخ اعلم ان التطريز صورتان
الاولى ان ينسج الحرير بالابرة على الثوب فهذا يشترط فيه شرط
واحدان لا يزيد ونزته على الثوب والصورة الثانية ان ينسج الحرير
خارجا كالشريطم يوضع على الثوب فهذا الشرطان ان يكون عرضه
بقدر راج اصابع وان لا يزيد ونزته على الثوب واما الطول فلا يتقيد
بقدر واما الترفيع في قطع حرير خالصة توضع على من الثوب
للزينة وحكمها كالصورة الثانية من صورت التطريز واما التطريز
اي التجميع فهو معتبر بمعادة امثاله اتمه الخ هي مناسبة للباس